

حاكم عربي يرجع في مسؤولياته إلى المندوب السامي على فلسطين ... وقال تشرشل أنه يوجد أن يوضح بمزيد من التفصيل ماذا سيكون مركز الحاكم العربي ومسؤولياته ... من الطبيعي أن نتوقع الحكومة البريطانية من ذلك الحاكم ضمنا بأن يتفادى القيام بنشاطات معادية لليهود في شرقي الأردن والا يسمح لقيام نشاطات من هذا النوع . ومن المفترض في ذلك الحاكم أن يتقبل السياسة البريطانية في فلسطين إلى الغرب من نهر الأردن ... ومن المعتقد أن السيطرة يجب أن تكون حقيقية ، بقصد تأمين مصالح فلسطين وللحيولة دون أن تصبح المنطقة مصدرا للمناصب في وجه الفرنسيين ، ولتأمين الدولة المنتدبة من أن تهي بالقزامتها الدولية ... وسيكون من المفيد أيضا فتح طريق جوي بين عمان وبغداد من أجل التقريب بين فلسطين والعراق ... واقترح تشرشل على الأمير أن يبقى هو نفسه في شرقي الأردن لمدة ستة أشهر بقصد تهديد الأمور لتعيين حاكم عربي تحت اشراف المندوب السامي في نهاية تلك المدة بموافقتهم [اي الأمير] ... وقال تشرشل أنه أيدى استعداداه لأن يقدم للأمير ذلك القدر من التعضيد بالمال والقوى العسكرية في حدود الحاجات الضرورية ... ومقابل هذا التعضيد فإنه سوف يطلب من الأمير أن يضمن عدم قيام هياج ضد الفرنسيين وضد الصهيونية في البلاد ... وسيطلب منه أيضا أن يمنح كل مساعدة من أجل شق الطريق الصحراوي شرقا إلى العراق ... وقد اجاب الأمير عبدالله أنه بعد النظر في مقترحات تشرشل قرر قبولها « (٤) »

لقد تعمدنا إيراد هذا النص المطول من محادثات القدس لأظهار أن القصد من تشكيل الإمارة كان واضحا لا لبس فيه ولا إبهام ، وفي الوقت نفسه كي اجيب على التساؤل الاستنكاري الذي طرحه الاخ الناقد بقوله « كيف يمكن لتشرشل وعبدالله أن يثبنا بجرة ظم كيانا يعمش ويقوم بالدور الذي اسنده إليه الباحث اعترافا ؟ » ففي الحقيقة يظهر النص أن الكيان انشئ فعلا بـ « جرة ظم » ولكن في معنى واحد هو أن جرة الظم تلك أرست الأسس التي يستند عليها البنيان خلال السنوات اللاحقة من خلال اقامة المؤسسات السلطوية والادوات المعبرة عنه . هذا من جانب . ومن جانب آخر انا لم اسند إلى الكيان هذا السدور « اعترافا » وانما تشرشل هو الذي فعل ذلك .

العام ١٩٢١ في بلاد شرق الأردن . والتقسمة معروفة تاريخيا ولكن لا بأس من تردادها . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٨ أصبحت منطقة شرق الأردن حسب التقسيمات التي اوجدها اللبني (ادارة مناطق العدو المحتلة) تابعة إلى ادارة فيصل في دمشق ولكن بعد سقوط مملكة فيصل في تموز ١٩٢٠ ودخول الفرنسيين دمشق في اعقاب معركة ميبلون ، شكل الضباط الانجليز المعتمدين في شرق الأردن عدة حكومات — « دول » وصلت في احدى المرات إلى ثنائي . فكان في منطقة عجلون وحدها اربع من هذه « الدول » فيها الضباط الانجليزي سمرست ، مراكزها في اربد وسواف والمزار والكورة . اما في البلقاء فقد بقي متصرفها الذي عينته حكومة فيصل حاكما عليها بالاسم فقط ، اذ ان سلطته الفعلية لم تمتد عمان التي شكلت بدورها حكومة . وفي الكرك وبتأثير من الضباط الانجليزي الك كيربرايد ، تشكلت « دولة مؤاب العربية » وقد جرى اختلاف بين « دولة عمان » و « دولة مؤاب » على الحدود فيما بينهما استفسل الضباط الانجليزيان المعتمدان في كل منهما معلوماتهما التوراتية لتخطيط الحدود والتوفيق فيما بين « الدولتين » . أما في الحيلة فكان قد تشكل قبل ذلك مجلس حكومة كذلك ، بعائقام و «وزراء» .

لم يكن هناك اذن كيان اردني قبل ١٩٢١ . وفي تلك السنة حدث تطور مهم في المنطقة اذ عقد مؤتمر القاهرة الذي افتتح رسميا في ١٢ اذار ١٩٢١ وكان الحاضرون اربعين خبيرا في السياسة البريطانية في الشرق الاوسط . وقد ترأس المؤتمر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني الذي انتقلت اليه في مطلع العام نفسه مسؤولية المنطقة بعد ان كانت هذه المسؤولية من اختصاصات وزير الخارجية البريطاني . وقد بحث مؤتمر القاهرة في مسألة شرق الأردن وعلاقتها بفلسطين ومسألة قدوم عبدالله إلى شرق الأردن . ولم يتخذ في المؤتمر قرار حاسم وملزم بالنسبة لهاتين المسألتين ، وان كان هذا القرار قد اتخذ في اجتماع القدس الذي عقده تشرشل مع عبدالله بعد ايام قليلة من مؤتمر القاهرة . ففي المحادثات التي تمت في الايام ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من اذار ١٩٢١ قال تشرشل عن شرق الأردن « ان المنطقة اصغر من ان تستطيع الوقوف وحدها . لذلك يجب ان تبقى مع فلسطين اقتصاديا وجغرافيا وهو يقترح اعتبارها مقاطعة عربية يديرها